



## مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

اسم الكاتب: أ.م.د. مني علي المهداوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/144>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 08:39 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## وأقى تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

**أ.م.د. مثنى على المهداوي**

**كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد**

بعد البحث في موضوع تدريس المواد المقررة في الجامعات من أهم المواضيع، إذ انه يجمع ما بين الفائدة البحثية النظرية، والفائدة العلمية المنهجية، ذلك أن مثل هكذا مواضيع تبحث في واقع علمي، ومن هنا تأتي أهمية البحث في موضوع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، هذا فضلاً عن أهمية خاصة للموضوع كونه يتناول إحدى المواد الأساسية المقررة في كلية تعد الكلية إلام الأولى لتدريس العلوم السياسية في العراق. وبما أن البحث هنا يتعلق بمنهج مقرر في كلية علمية، وأنه قسم إلى مطلعين في الأول تم التعريف بالسياسة الخارجية كمفهوم وأهداف ومتغيرات، وتناول المطلب الثاني تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد من خلال البحث في الفصول الأربع لكتاب السياسة الخارجية الذي يدرس في الكلية، والتي تضمنت دراسة نظرية السياسة الخارجية، ومناهج السياسة الخارجية، والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وزارة الخارجية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، والمهدف من هذا التقسيم مقارنة واقى تدريس السياسة الخارجية في الكلية مع الجوانب النظرية للسياسة الخارجية، من أجل التعرف على مدى تنفيذية المنهج المقرر لهذه الجوانب.

**المطلب الأول - التعريف بالسياسة الخارجية:**

**أولاً - مفهوم السياسة الخارجية:**

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية، إذ أن هذا المفهوم حاله حال أي مفهوم في العلوم السياسية خاصة والعلوم الاجتماعية عامة يعاني من غياب الانفاق عليه لغياب وجود نظرية في العلوم الإنسانية، إلا أن ذلك لا يمنع من الخوض في التعريف الذي تناوله لمحاولة الوصول إلى فهم معنى السياسة الخارجية.

فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً شديد العمومية ومن أمثلة هذه التعريفات التعريف الذي يقدمه حامد ربيع إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها (جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتضوّي وتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية)<sup>(1)</sup>، بينما يذهب د. محمد السيد سليم إلى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من

الأبعاد فهي لديه (برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البديل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي وطبقاً لهذا التعريف فإن السياسة الخارجية تتصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد هي الواحدية والرسمية والعانية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية<sup>(2)</sup>).

أما د. فاضل زكي محمد فيعرف السياسة الخارجية بأنها (الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول<sup>(3)</sup>).

ويذهب د. احمد نوري النعيمي إلى القول (بان السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، والتي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية<sup>(4)</sup>).

ومن الواضح إن تعاريف السياسة الخارجية تتوزع ما بين من يدركها بدلالة الخطة أو بمعنى يقترب منها وما بين من يفهمها سلوكياً، أي بمعنى الفعل وما شابه ذلك<sup>(5)</sup>.

وهكذا يمكن القول أن السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطبق عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيق أهداف في البيئة الدولية.

فالسلوك الخارجي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة أبعاد أساسية هي، البعد الهدف والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية، برغم صعوبة الفصل بين السياسيتين من الناحية العملية وذلك لوجود ارتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التي حدثت على المجتمع الدولي، فضلاً عن أن كلاً من السياسيتين الداخلية والخارجية هو نتاج لعملية صنع القرار في الوحدة الدولية، والذي يملك القرار الداخلي سواء أكان فرداً أم جماعة يملك أيضاً صنع القرار الخارجي، ولكن هذا الارتباط أو عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يجب أن ينظر إليه في الدائرة العملية، أما من الناحية النظرية فإن السياسة الخارجية ظاهرة لها بعد مفاهيمي يميّزها من الناحية التحليلية عن باقي الظواهر<sup>(6)</sup>.

وهذا لا يعني عدم تكامل السياسة الخارجية مع بعض الجوانب فالدبلوماسية والسياسة الخارجية هما جانبان متلازمان ومتكملان ولا تستطيع بدونهما أية دولة أن تتعامل مع غيرها من الدول، وإذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجيه العلاقات الخارجية للدولة، فإن الدبلوماسية هي عملية تفيذ لهذه الخطة، ذلك أن الدول الحديثة تخطط لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى بما يتحقق ومصالحها، وهذه الخطة القومية الشاملة التي تمثل الاستراتيجية القومية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية من سياسية واقتصادية وعسكرية، وإن الجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية هو الاستراتيجية السياسية الخارجية الذي تعبّر السياسة الخارجية عن خطوطها والمرتكزات

التي تحتويها السياسة الخارجية وتضعها موضع التطبيق والتنفيذ وتقع مهمة تطبيق السياسة الخارجية في الأوقات السلمية على عاتق الممثلين والمعهوديين الدبلوماسيين، أما في الأوقات الإسلامية فإن الدولة تتخذ من وسائل استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق أهدافها ومصالحها<sup>(7)</sup>.

### **ثانياً - أهداف السياسة الخارجية:**

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة، أو قد يتغير إلى وسيلة<sup>(8)</sup>.

ونستطيع أن نعرف الأهداف في السياسة الخارجية بأنها تصور الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي، والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغير سلوك الدولة الأخرى، والأهداف ربما تكون جامدة جداً وربما تكون أقل جموداً عند رسم التصورات، وبعض الأهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق وأهداف أخرى تتغير من شهر إلى شهر، وبعض الأهداف تؤثر على كل الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني الخارجي وبعض الأهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الأهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضاً بعض المسائل السياسية<sup>(9)</sup>.

وهناك أكثر من تصنيف للأهداف في السياسة الخارجية، إلا أنها في العموم تتمحور حول التصنيف الثلاثي الآتي:

1. الأهداف بعيدة المدى: وتعكس هذه الأهداف تصوراً فلسفياً أو عاماً عند وحدة دولية معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بتبعة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، وتعكس هذه الأهداف رؤية معينة لبنية النظام الدولي ويغلب عليها الطابع المثالي، كهدف دعم السلام العالمي والعمل من أجل الرفاهية الاجتماعية.

2. الأهداف المتوسطة: وهذه الأهداف تفرض أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة، والأخيرة يتوجب عليها الالتزام بها، والمثال على مثل هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، والقيام بدور تميز في البيئة الخارجية.

3. الأهداف المحورية: ويساوي تحقيق هذه الأهداف وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القومي، ولذلك توظف الدولة لها كافة الإمكانيات والمقدرات التي تمتلكها<sup>(10)</sup>.

وهناك معايير مختلفة تستخدم عند تقويم الأهداف وتصنيفها، ومن هذه المعايير:

1. معيار الرغبة في الهدف: فالهدف في السياسة الخارجية قد يتضمن قيمة مرغوبة ويتم تحصيص بعض الموارد وصياغة بعض الخطط لتحقيقه، بينما في حالات أخرى يقتصر الأمر في الرغبة على مجرد التعبير الفظي عن تلك القيمة<sup>(11)</sup>.

2. معيار إمكانية الحصول على الهدف: وهذا المعيار يعني بتعوييم قابلية الدولة في إطار إمكانية معينة، ويتعين على صانعي القرار، التأكيد من أن الوصول إلى أهداف محددة لا يؤثر في الحصول على غيرها من الأهداف المرغوبة بها<sup>(12)</sup>.

### ثالثاً : متغيرات السياسة الخارجية:

المقصود بمتغيرات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بأخر في السياسة الخارجية، إذ أن أي تغير يطرأ في أحد هذه العوامل قد يؤدي إلى حدوث تغير في مجرى السياسة الخارجية، ويخالف الباحثون في طريق تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهناك من يصنفها إلى متغيرات موضوعية وأخرى نفسية، في حين نجد البعض الآخر يصنفها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية<sup>(13)</sup>.

#### أ- المتغيرات الداخلية:

ويقصد بها المتغيرات التي ينبع تأثيرها من البيئة الداخلية، وتضم هذه المتغيرات مجموعة من المتغيرات الموضوعية والمجتمعية.

#### 1. المتغيرات الجغرافية:

ينبع تأثير المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية لأية دولة من مجمل خصائصها الجغرافية التي تتسع وتتبادر درجة تأثيرها، ومن هذه الخصائص حجم الدولة الذي قد يكون واسعاً أو ضيقاً، وكل منها تأثيراته الخاصة، المباشرة أو غير المباشرة الإيجابية والسلبية، في حركتها السياسية الخارجية، فأما عن الاتساع، فهو يرتب جملة مزايا سكانية واقتصادية وعسكرية، فهو يساعد على إيواء أعداد كبيرة من السكان، ويبنح الدولة فرة وتنوعاً في المصادر الطبيعية والغذائية، فضلاً عن ذلك فهو يوفر لها ذلك العمق الاستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة واعتماد استراتيجية الدفاع من العمق، وكذلك تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مناطق متباude عن بعضها تجنبًا لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي، فضلاً عن ذلك فإنه يحول دون إمكانية احتلالها والسيطرة عليها، بيد أن مجمل هذه الإيجابيات قد تتحول إلى سلبيات لا سيما في حالة غياب الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية وجود التمزق الاجتماعي والتخلل السكاني وبالاتجاه الذي يحول دون قدرة الدولة على الفعل الهداف والمؤثر، ومن هنا لا يشترط دوماً أن يضفي الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين، وكما أن لاتساع

الحجم تأثيرات مختلفة النوعية، كذلك هو الحال مع انكماسه، فمن ناحية يحرم الدولة من بعض مفردات القدرة التأثيرية، أو مجموعة منها، فهو يحرمها مثلاً من مصادر أولية استراتيجية وكثافة سكانية وقدرة عسكرية كمية وأما من الناحية الثانية فان الانكماس الجغرافي يدفع كقاعدة بالدول التي تتميز به إلى اعتماد مجموعة أنماط سلوكية خارجية محددة، كالانغماض الضئيل في التفاعلات السياسية الدولية، ومع ذلك فان هنالك مجموعة من الدول الصغرى في مساحتها استطاعت بقيادتها استثمار المتاح من مصادرها الطبيعية وقدراتها البشرية من اجل بناء ركائز علمية وتقنية واقتصادية وعسكرية وطيدة<sup>(14)</sup>.

## 2. المتغير الاقتصادي:

يتضمن المتغير الاقتصادي عدة عناصر منها طبيعة النظام الاقتصادي، وحجم الإنتاج القومي، وكمية ونوع المواد الأولية المتوفرة، ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي، وتؤثر كل هذه العناصر في السياسة الخارجية، إذ أن القوة الاقتصادية هي: أساس القوة التكنولوجية، وأساس بناء الكوادر والابطارات، ومن ثم تُعد الركيزة الأساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي، ويمكن اعتبار القدرة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية، فالدولة قد تستخدم هذه الأداة من خلال انتهاجها سياسة فرض العقوبات الاقتصادية، أو سياسة الأغراء، أو سياسة المقاطعة الاقتصادية، كما أن القوة الاقتصادية أساسية للقوة العسكرية والتي تُعد إحدى عناصر السياسة المستقلة<sup>(15)</sup>.

## 3. المتغير العسكري:

يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة، كماً ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والقدرة العسكرية للدولة قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معاً، وفضلاً عن ذلك قد تستخدم مباشرة فتنج مفعولاً محدوداً، أو لا تستخدم ولكنها قد تؤدي إلى ذات هذا المفعول، ولأهمية وظائفها، في الحرب والسلم تعد من بين ابرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول، وان نوعية تأثيرها يتراوحت من دولة إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكرياً، هي تلك الدول التي تنتهي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها السياسي، وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً، التي تكون لتأثيرها السياسي، إقليمياً وعالمياً، قادرة على فرض احترامها على غيرها، حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية<sup>(16)</sup>.

## 4. المتغير المجتمعي:

يمكن اعتبار السياسية الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتاجاً لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع، ذلك أن المجتمع ليس وحدة متجانسة، ولكنه ينقسم إلى فئات ومجموعات متباينة الأهداف، ويؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها لتحقيق أهدافها إلى آثار معينة على عملية السياسة الخارجية<sup>(17)</sup>.

كما أن التوجهات المجتمعية التي تشمل مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية، والنسق العقيدي الوطني والإيديولوجية تؤثر على رؤية المجتمع والنخبة الحاكمة للواقع الخارجي، كما أنها تتضمن ضوابط على قدرة صانع السياسة الخارجية على اختيار بدائل معينة، وفي الوقت ذاته، فإن هذه التوجهات توفر لصانع السياسة الخارجية أدوات لتبرير سياسات خارجية معينة على أساس أنها تتفق مع ما يعتقد المجتمع من عقائد أو إيديولوجيات<sup>(18)</sup>. فالحكومات مضطرة لأن تكون كيانات ذرائية (برغماتية) عملية، فهي لا تستطيع أن ترسم سياسة خارجية من منطلق أخلاقي محدد مسبقاً، ولكنها تبقى منفتحة على جملة متنوعة من وجهات النظر حكومية وغير حكومية على حد سواء<sup>(19)</sup>.

فالخصائص القومية تعد أحد الأبعاد البنوية للوحدة الدولية المؤثرة في سياستها الخارجية، وهذه الأخيرة تتأثر بالتكوين الاجتماعي، وبالتحديد بطبيعة تكوين النخبة السياسية، والتكوين الطبقي وشكل جماعات المصالح، ويعتمد تأثير النخبة السياسية على شكل النظام السياسي، ومدى تجانس النخبة، وأصولها الاجتماعية، كذلك تؤثر جماعات المصالح في السياسة الخارجية سواء من خلال المشاركة المباشرة في صنع تلك السياسة، أو التأثير غير المباشر من خلال الضغوط، أو من خلال الوساطة بين النظام السياسي والممجتمع<sup>(20)</sup>.

ومن الجوانب المجتمعية المؤثرة في السياسة الخارجية حجم السكان، الذي يمكن أن يكون عامل معزز ايجابي، لأن الحجم الكبير للسكان يوفر المقاتلين العسكريين والعمال الصناعيين، فعدد السكان عامل قوة ايجابي، مع ذلك فان الحجم الكبير للسكان قد يكون غير مفيد، بل يحمل الدول أعباء عندما لا تتوفر الإمكانيات الكافية من الموارد لاستيعابهم، ويرتبط بالعامل السكاني جوانب أخرى، هي نسبة الأعمار لهؤلاء السكان، فارتفاع معدلات الأطفال أو كبار السن نسبة السكان له آثاره السلبية في بعض الأحيان، وكذلك معدلات العمر والوفيات هي الأخرى لها آثارها، فضلاً عن مستوى التعليم للسكان الذي له أهمية كبيرة في تحديد القوة الحقيقة للعامل السكاني، ويرتبط بمستوى التعليم للسكان نوعية التعليم ذاته، أي كيفية الدراسة ومدى قوتها وضعفها، وأيضاً نسبة الذكور والإناث، والتركيبة العرقية للسكان<sup>(21)</sup>.

## ب - المتغيرات الخارجية:

تمثل المتغيرات الخارجية مجلل العوامل والظروف الخارجية التي تتبع من النظام السياسي والدولي، وهذه المتغيرات تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي بصورة متباعدة حسب طبيعة كل متغير، ومدى تأثيره على صانع القرار.

### 1. المنظمات الدولية:

يقصد بالمنظمة الدولية هيئة تستطيع أن تفصح بصورة مستديمة عن إدارة تتميز من الوجهة القانونية عن إدارة أعضائها، وهي وليدة اتفاق منشئ لاختصاصها، بعدها وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجال أو مجالات معينة، اتفقت أرادات الدولة الأعضاء على تحديدها<sup>(22)</sup>.

وبما أن حاجة الدول كافة في الوقت الراهن للتعاون من أجل حل المشاكل الدولية ولا سيما الاقتصادية منها تتجاوز قدراتها منفردة، أدت إلى أن تكون المنظمات الدولية كوحدات سياسية دولية موضوعية، قادرة على إيقاع قدر من التأثير، على الأقل في السياسات الخارجية للدول الأعضاء، ومن هنا فان لمشاركة كافة الدول في المنظمات الدولية تأثيراً مختلفاً النسب والدرجات في سياساتها الخارجية، وإن هذا التأثير صار بسبب من انتشار أبعاد ظاهرة الاعتمادية الدولية يتميز بنموه المستمر<sup>(23)</sup>.

### 2. الشركات المتعددة الجنسية:

وهي كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات أو أصول إنتاجية، مناجم، مكاتب بيع وما شابهها، في دولتين أو أكثر<sup>(24)</sup>، ولا تتبع القدرة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية من ضخامة حجم مبيعاتها حسب، وإنما كذلك من محصلة احتكارها مثلاً لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والتجارة السلعية الدولية، فضلاً عن تحكمها في الموارد الأولية للعديد من الدول وبضمها مصادر الطاقة، وقد أدى ما نقدم إلى أن تصبح هذه الشركات قوة دولية مؤثرة في السياسة الدولية وبالاتجاه الذي جعلها بمثابة أحد المنافسين الأساسيين للدول القومية، والتأثير العالمي الذي تتمتع به هذه الشركات يمتد ليشمل السياسة الخارجية للدولة الأم والسياسة الخارجية للدولة المضيفة في آن واحد، فضلاً عن النظام السياسي الدولي<sup>(25)</sup>.

### 3. الرأي العام الدولي:

ويعرف بأنه الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينهما تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية، وهذا الاتفاق الدولي في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج على الاتفاق وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترب بتوقيع

جزاءات على الدول المختلفة، والرأي العام الدولي قد يكون رأياً عاماً رسمياً، عندما يمثل المواقف الرسمية لمجموعة من الدول تجاه قضية معينة، أو يكون رأياً عاماً غير رسمي، والمثال على ذلك الرأي العام الدولي للاتحادات التقابية الدولية أو الاتحاد البرلمانيين الدولي أو الاتحادات الدولية المختلفة للصحفيين أو المحامين<sup>(26)</sup>.

أي أن الرأي العام الدولي يعد محصلة ضغوط تظهر في العلاقات بين الحكومات وبين القوى التي تتاضل من أجل إحداث تغييرات في المجتمع الدولي، وهذه العناصر التي تعمل لصالح التغيير يمكن أن تكون الدول التي ترى أن هناك حاجة إلى أن تسمع صوتها بشكل أفضل، ويمكن أن تكون مجموعة خاصة من الأفراد تأمل في تعديل السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول<sup>(27)</sup>.

### **المطلب الثاني- تدريس السياسة الخارجية في الكلية**

تعد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد من أوائل الذين بدأوا بتدريس مادة السياسة الخارجية كمادة مستقلة في المنطقة العربية، بعد أن كانت تدرس في إطار العلاقات الدولية، والمنهج المقرر الذي يدرس الآن لطلبة المرحلة الرابعة في الكلية، كتاب السياسة الخارجية للأستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي، يعد احد احدث المناهج المقررة التي تتناول السياسة الخارجية، إذ انه خضع للتعديل والتطوير المستمر منذ طبعته الأولى في عام 2001 والى الان، كما انه غطى اغلب الجوانب النظرية للسياسة الخارجية في فصوله الأربع التي سنتناولها بالبحث.

#### **أولاً: دراسة نظرية السياسة الخارجية:**

تناول الفصل الأول من السياسة الخارجية للأستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي نظرية السياسة الخارجية، وقد ابتدأ في الفقرة الأولى بمفهوم السياسة الخارجية، وكما ذكرنا مسبقاً فإنه لا يوجد تعريف متطرق عليه لمفهوم السياسة الخارجية، ولذلك فإن المنهج المقرر استعرض اغلب التعريف لمفهوم السياسة الخارجية، سواء التي تناولتها بدلاله الخطية أو سلوكياً، وليخرج بتعريف شامل للسياسة الخارجية، وكما معروف فإن المصطلحات التي تثير الجد ولا يوجد تعريف محدد لها، يذهب الباحثون فيها إلى تناول الجوانب المرتبطة بها من أجل توضيحها أكثر، وهذا ما ينطبق على مادة السياسة الخارجية، إذ تم تناول العلاقة بينها وبين السياسة الدولية وكذلك العلاقات الدولية مع التأكيد على انه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن نظرية العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية تعني من حيث جوهرها القدرة والصلاحية على أن تجعل الآخرين ينفذون ذلك الذي تريده، أو بتعبير أدق تطوير لإرادة الآخرين، فالسياسة الخارجية كحقيقة فكرية هي نقطة التقاء بين النظرية السياسية بعدها أداة التنبؤ واتخاذ القرار ونظرية العلاقات الدولية، إذ أن الأخيرة تعد محصلة لمجموعة من

السياسات الخارجية في حقبة زمنية معينة أو بخصوص معضلة محددة، ووضحت هذه العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية وال العلاقات الدولية في رسم بياني<sup>(28)</sup>، هذا فضلاً عن توضيح العلاقة بين السياسة الخارجية وكلا من الاستراتيجية والدبلوماسية.

أما موضوع العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية فإنه يكشف عن حقيقة مهمة جداً، وهي انه بغض النظر عن أهمية توضيح أن صنع السياسة الخارجية يخضع أساساً للسياسة الداخلية، وإن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وإن صياغة السياسة الخارجية تتاثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد أو القيادة أو على مستوى الجماعة أو طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أو على مستوى حالة العلاقة السلمية، فإن الأهم هو توضيح أهمية دراسة النماذج التطبيقية لهذه العلاقة بين السياسيين الداخلية والخارجية، فدراسة دور المؤسسات في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتوضيح طبيعة العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة تكشف عن نقاط التلاقي والاختلاف بين السياسيين.

فهناك طرق تؤثر من خلالها العوامل المحلية في صنع السياسة الخارجية، ولا سيما المراجعات الاجتماعية والرسمية للسياسة الخارجية، ولنذكر كيف أن نظرة الجمهور الأمريكي، ووسائل الإعلام الأمريكي، وجماعات الضغط، والنخبة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية بما فيها الكونغرس، إلى الظاهرة الإسلامية أثرت في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، إذ لا يمكن فصل موقف الولايات المتحدة من ربط الإرهاب بالإسلام عن مقدار التأييد السياسي الذي لقاه موقفها من قبل جماعات المصالح والمؤسسات التي مارست الضغط فيها، وفي التحليل النهائي نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تنتج عن مجموعة العناصر التي تشكل السياسة المحلية<sup>(29)</sup>.

## ثانياً-مناهج السياسة الخارجية:

لا يخفى على أحد أهمية دراسة المناهج البحثية في أي مادة من مواد العلوم السياسية ومنها السياسة الخارجية، وأهمية دراسة المناهج في الفصل الثاني من مادة السياسة الخارجية لطلبة المرحلة الرابعة لا تأتي فقط من عدها، أي المناهج، الطريقة العلمية للبحث في السياسة الخارجية، وإنما أيضاً لأنها تمثل حلقة تكميلية في دراسة المناهج في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، لا سيما مناهج دراسة العلاقات الدولية التي تدرس في المرحلة الثانية ضمن مادة العلاقات الدولية ومناهج البحث العلمي التي تدرس في المرحلة الرابعة أيضاً.

ومناهج السياسة الخارجية تقسم على المناهج التقليدية والمناهج المعاصرة، وتؤكد المناهج التقليدية على أن السياسة الخارجية يعدها ظاهرة، لا يمكن ارتباطها بدراسة علمية مفاد هذا القول،

يرجع إلى أن موضوع السياسة الخارجية له علاقة ببرامج العمل التي تتبعها القيادة السياسية إزاء العالم الخارجي، هذه البرامج التي تتضمن أيضاً الأهداف والوسائل أي تصور ما يجب أن يكون ولا علاقة للعلم بتحليل هذه البرامج، بسبب أن العلم ينصب اهتمامه بالواقع، ونتيجة لذلك، فإن هذه المناهج اقتصرت على مجرد وصف السياسة الخارجية، ولا سيما السياسة الخارجية للقوى الكبرى على مستوى التتبع التاريخي أو بمحاولة تحديد الأهداف القيمية والأساليب التي تتضمنها<sup>(30)</sup>.

ومع أن هذه النظرة في دراسة السياسة الخارجية تقليدية وجامدة، إلا أن دراستها لا تخلو من فائدة علمية، فحتى الوقت الحاضر ما زالت اغلب الدراسات في السياسة الخارجية تستعين بالمناهج التقليدية، فالمنهج التاريخي مع انه منهج تقليدي وعليه الكثير من الانتقادات، مثل أن استنتاجاته وتعيماته لا تعكس إلا جزء يسير من الحقيقة التاريخية، التي قد تتعلق بمزاجية كل باحث وكيفية تحليله للحقيقة التاريخية التي في حوزته، وعدم تطور المادة التاريخية في اتجاه معين أو معلوم كي يتسعى الوصول إلى خلاصة واستنباط واستخلاص قوانين بامكانها تفسير الظواهر المختلفة المكتففة لعملية التطور هذه، إلا انه مع هذه الانتقادات للمنهج التاريخي ما زال يستخدم في السياسة الخارجية بسبب أن السياسات الخارجية لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة ينبغي الاحاطة بها من جوانبها كافة<sup>(31)</sup>.

أما المنهج الواقعي الذي يعد أحد المناهج التقليدية في دراسة السياسة الخارجية، فان أهميته ازدادت اليوم في ظل الدراسات المعاصرة للسياسة الخارجية، مع بروز ما يعرف اليوم بالواقعية الجديدة، فقد شهد النموذج المعرفي الواقعي تطورات داخلية من خلال إسهامات المفكرين والباحثين لمنطويون تحت سقفه الواسع من جهة، وشهد أيضاً تحديات كثيرة وكبيرة من النماذج المعرفية الأخرى التي كرسـت نفسها كبدائل لفهم وتفسير كيفية صنع السياسة الخارجية للدول، ومن أهم الإسهامات الجديدة التي شهدتها التقاليـد الواقعية من خلال طرح الباحثين رؤى جديدة وقواعد للتفسير مبتكرة ومبـنية في جلـها على الفرضيات الأساسية للواقعـية أو تحـمل قراءـات من زوايا أخرى لبعض المفاهـيم الأساسية في النـموذج المـعرفي الـواقـعي، الواقعـية الهـيـكلـية والـواقـعيـة المـيرـكـانتـيلـية والـواقـعيـة الدـافـاعـية الـهـجـومـية والـواقـعيـة الـكـلاـسيـكـية الجـديـدة<sup>(32)</sup>.

وكان لهذه الإسهامات أهميتها في السياسات الخارجية للقوى الكبرى، إذ اتفقت الواقعـية الجديدة والـليـبرـالية الجـديـدة على أن النـظام الدـولـي هو فـوضـوي في بعض مشـاهـدهـ، وـان كان هـنـاك اختـلاف حول معـنى الفـوضـى ولـمـا يـشـكـلـ مـوضـوعـاً لـلـبـحـثـ، وـعـدـتـ نـمـرـةـ وـنـتـيـجـةـ لـلـتـطـورـاتـ التي شـهـدـتـهـماـ الواقعـيةـ والـليـبرـاليةـ الـكـلاـسيـكـيتـينـ، إـذـ إـنـهـماـ تـشـكـلـانـ أـكـثـرـ مـنـ نـظـريـتـيـنـ، بلـ يـمـكـنـ القـولـ بـأنـهـماـ

نموذجان معرفيان، أو ما إطاران مفاهيميان يعرفان حقاً دراسياً معيناً، ويحددان فهماً للواقع، وبطريحان أجذدة للبحث وصنع السياسة الخارجية<sup>(33)</sup>.

أما المناهج المعاصرة فقد سبقت طروحات الواقعية الجديدة، إذ ظهرت قبل حقبة من الزمن مدارس فكرية حاولت توحيد مختلف العلوم من أجل الوصول إلى إطار فكري منهجي موحد، وقد تمثلت هذه المدارس في النظرية العامة للتنظيم، فقد تأثر ديفيد إيستون بمنهج التحليل النظمي، الذي يتكون عنده من مجموعة من العناصر، المدخلات، وعملية التحويل، والمخرجات، والتغذية الاسترجاعية، ويوجب ذلك يمكن الانطلاق من المدرسة الاستونية لدراسة السياسة الخارجية لدولة ما كسلوك فاعل محدد.<sup>(34)</sup>

فيما انطلق ريتشارد سنابير من عملية صنع القرار وعدها الأساس والوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية، وفهو هذه النظرية هو أن الحركة السياسية لا تundo أن تكون لموقف تحدد زماناً ومكاناً موضوعاً، وهذا يعني أن صانع القرار السياسي، سواء على مستوى الحركة أو على مستوى التبيؤ لابد وأن تقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف<sup>(35)</sup>.

وهناك ثلاثة مستويات لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية، الأول يحل صنع القرار السياسي الخارجي لدولة خاصة معينة، والثاني يحلأس وقواعد صنع القرار للسياسات الخارجية لمجموعة خاصة من الدول، والثالث تحليل عام جداً لصنع القرار على مستوى العلاقات العالمية<sup>(36)</sup>. ولا يختلف المنهج المقارن عن منهج اتخاذ القرار في مستويات التحليل، إذ انه يستخدم أسلوب الملاحظة والاستنساخ في مراحل البحث المختلفة خلال وضع الفرضية أو عند التأكيد من المصادر والقواعد من أجل الوصول إلى التعميمات أو النظريات الناتجة من البحث، ويقوم بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى من أجل الوصول إلى نقاط التشابه أو الاختلاف فيما بينهما، ويطبق المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدولة معينة في حقبتين لكل منها طابعهما الخاص، أو حقبتين لكل منها زعامة خاصة تختلف عن زعامة حقبة أخرى تالية أو لاحقة، والغاية من ذلك هي التوصل إلى إبراز أوجه الشبه ونقاط الاختلاف، وأوجه النقص والقوة في حالة وجودها من خلال المقارنة بين السياسة الخارجية خلال الحقبتين أو السياسة الخارجية بين الدولتين المعنيتين، فضلاً عن ذلك، يطبق المنهج المقارن على السياسة الخارجية لأكثر من دولتين<sup>(37)</sup>.

وهكذا تتضح أهمية دراسة المناهج في هذا الفصل، فسابقاً كان الاهتمام بقضية المناهج في العلوم السياسية أقل، وكان تطوير المناهج والاقترابات المستخدمة في دراسة العلوم السياسية دون

المستوى، كما أن معظم هذه الدراسات كانت تقدم المناهج المتاحة بطريقة السرد دون محاولة نقدها أو تقويمها، كما أن استخدامها يكون عادة دون أي تعديل أو إضافة<sup>(38)</sup>.

### ثالثاً : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:

استعرض الفصل الثالث من كتاب السياسة الخارجية للدكتور احمد النعيمي كل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، ويتضمن وشرح واف، ومثل هذا الفصل الجزء الأكبر من الكتاب، إذ أن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية تمثل جوهر السياسة الخارجية، وعن طريق دراستها يمكن التعرف على كل جوانب السياسة الخارجية.

وابتدأ الفصل بالتعريف بأهداف السياسة الخارجية وأصنافها ومعايير التي تصنف على أساسها، والتعريف كذلك بالقيود على القرارات في السياسة الخارجية، وتقسيمها إلى القيود الخارجية والداخلية والمختلطة، ومراحل عملية صنع القرار الثلاث، المرحلة السابقة لاتخاذ القرار، ومرحلة اتخاذ القرار، والمرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار، فضلاً عن التطرق إلى أنواع وحدة صنع القرار ونماذج عملية صنع القرار.

ودراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لها أهميتها، وبعض القرارات السياسية الخارجية قد تكون غير عقلانية إلى درجة بعيدة في حين يكون البعض الآخر متسمًا بالعقلانية التي تبرز في لحظات الأزمات، فعند دراسة قرارات السياسة الخارجية يجب معرفة العوامل التي وضعها صانع القرار في حساباته قبل الإقدام على اتخاذ القرار، فضلاً عن دراسة بيئة القرار أي الوضعية الداخلية والخارجية التي يتخذ في نطاقها، وكذلك دراسة هيئة اتخاذ القرار ثم دوافع وخصائص القرار<sup>(39)</sup>.

وتتناول مادة السياسة الخارجية في الفصل الثالث أيضًا موضوع مهم، وهو ظاهرة القيادة وأثرها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ومع أن التقليد بين علماء السياسة الخارجية جرى على عدم الاهتمام بظاهرة القيادة السياسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، غير أن الأبحاث الميدانية والتطبيقية أثبتت عكس ذلك، فالدراسة هنا تدخل في جانب العوامل النوعية، والتي تعد من العوامل الهامة في السياسة الخارجية، ذلك أن دراسة البيئة النفسية لظاهرة القيادة تعد مهمة، لأنها تعطي الصورة الواضحة للقرار المتخذ من لدن صانع القرار<sup>(40)</sup>.

واحد الملاحظات المهمة التي يجب الإشارة إليها عند دراسة اثر القيادة على السياسة الخارجية، هي هل الدولة لها حكومات سلطوية تتركز السلطة فيها بيد شخص واحد، أم حكومات ديمقراطية يشارك فيها الجميع، ففي الحكومات السلطوية تكون السياسة الخارجية انعكاس لآراء الحاكم بغض النظر عن التسمية التي تطلق عليه، أما في الأنظمة الديمقراطية فان صنع السياسة

الخارجية يكون أكثر افتتاحاً على السلطة التشريعية ووسائل الإعلام والرأي العام وأحزاب المعارضة<sup>(41)</sup>.

ونوضح الدراسة الشاملة للأبعاد الداخلية لعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية، اثر المتغيرات لموضوعية التي ذكرناها مسبقاً مثل المتغير الجغرافي، والمتغير الاقتصادي الذي ازداد أثره اليوم وبصورة كبيرة على السياسات الخارجية للدول في ظل الاعتمادات المتبادلة المتتسعة في عصر العولمة.

فيخصوص مفهوم العولمة، تثار أسئلة متعددة من بينها، هل أن ظهور العولمة هي بداية اضمحلال الدولة، وهل ينطبق تعريف الدولة الرخوة على دول العالم الثالث، وهل أن وصف الدولة الوطنية والقومية ينطبق على دول الجنوب، فمن وجهة نظر أنصار العولمة أن الحدود السياسية التقليدية للوحدات الدولية بدأت في الإهمال، وذلك بسبب العلاقة بين التجارة والتكنولوجيا والتخوم السياسية التي كانت لردم من الزمن عاملاً من عوامل الحروب، وقد يكون هناك شيء من المبالغة في وجهة النظر هذه، فلربما حدث شيء من التآكل في قوى الدولة القومية في السنوات الأخيرة، ولكن تبقى الدولة المصدر الرئيسي للهوية الشخصية لغالبية شرائح الرأي العام المحلي، وما زالت حتى الآن تحافظ على حدود معينة تتعلق بمسائل السيادة والأمن القومي، لا سيما لم يظهر حتى الآن البديل المناسب الذي يحل محل الدولة<sup>(42)</sup>.

فمع أن التحديات التي تواجه نظام الدولة الحديثة التي ظهرت منذ معاهدة ويستفاليا 1648 تفوق ما كان عليه الحال في الماضي من حيث الحجم والمدى، فإنه لم يحن بعد أوان الحديث عن نهاية الدولة، مع ذلك فيمكن الحديث عن الدولة المنكمة أو عن تراجع دور الدولة في كثير من المجالات، لا سيما الاقتصادية منها<sup>(43)</sup>.

أما دراسة العوامل المجتمعية مثل الطابع القومي، والرأي العام، وجماعات الضغط، فإن تدريسها يمثل عملية تكاميلية للعوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية، لا سيما إبراز دور بعض هذه المتغيرات التي تبدو في بعض الأحيان غير واضحة، مع أن تأثيرها كبير، ومثال ذلك الأحزاب السياسية.

فالأنماط السياسية تؤثر في صنع السياسة الخارجية إذا ما كانت هذه الأحزاب في السلطة، وحتى إن كانت هذه الأحزاب في المعارضة فإنها تؤثر في صنع السياسة الخارجية، وإن كان ذلك يتوقف على شكل النظام السياسي، ففي الأنظمة الديمقراطية تصبح هذه الأحزاب أداة لتنظيم وبلورة مطالب الرأي العام للسياسة الخارجية، ويضعف هذا الدور في الأنظمة غير الديمقراطية التي ينفرد فيها الحزب الحاكم في صنع السياسة الخارجية<sup>(44)</sup>.

وان دراسة هذه العوامل الداخلية على اختلاف طبيعتها الموضوعية والمجتمعية لا يمكن أن تتفصل عن دراسة الأبعاد الخارجية لعملية صنع القرار السياسي الخارجي، إذ أن نجاح وخلافق السياسة الخارجية لدولة ما لا يتوقف فقط على قوة سياستها الداخلية، بل أن هناك مجموعة من الظروف والأطر الخارجية تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، فهذه الظروف والعوامل، كالرأي العام الدولي، والمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية، التي تم شرحها مسبقاً، لها تأثير فعال على صنع القرارات السياسية الخارجية<sup>(45)</sup>.

#### **رابعاً: وزارة الخارجية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية**

بعد أن بين الفصل الرابع من المنهج المقرر للسياسة الخارجية مفهوم الهرمية الدولية وشكالها في النظام الدولي، وتأثيرها على السياسات الخارجية للدول، تناول في آخر الكتاب نموذج تطبيقي هو وزارة الخارجية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

إذا كانت السياسة الخارجية هي برنامج العمل الخارجي للدولة، فإن الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الوعي للبرنامج المحدد من خلال عمل منهج ويدوي عن طريق المفاوضات، أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض، أو بين الدبلوماسيين ووزارة الخارجية<sup>(46)</sup>.

ودراسة دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تميز بين عملية إعداد القرار وعملية صنع القرار، وتميز أيضاً بين طوائف ثلاث، خبير السلطة، والدبلوماسي، والسياسي، الأمر الذي يوضح أن وزارة الخارجية تقوم بدور تنفيذي في السياسة الخارجية، وقد تدخل في بعض الحالات في عدد عملية إعداد القرار، مع بعض الاستثناءات في بعض الدول<sup>(47)</sup>.

هذه الدراسة التطبيقية توضح التكامل بين الجانب النظري للسياسة الخارجية والجانب العملي، إذ أن نجاح السياسات الخارجية لبعض الدول يعود في أحد جوانبه إلى الاهتمام بهذه العلاقة بين الجانبين النظري والعملي، وهو ما يبين الحاجة إلى التواصل العلمي والعملي بين المؤسسات التعليمية والتنفيذية المعنية بالسياسة الخارجية، وهنا بما أن كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد تعد المؤسسة العلمية الأم الرائدة والأولى المعنية بتدريس مادة السياسة الخارجية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هناك كليات أخرى تدرس هذه المادة في البلد، فإنها تحتاج إلى التواصل مع المؤسسة الأولى المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية، وهي وزارة الخارجية، ويمكن أن يكون معهد الخدمة الخارجية التابع لوزارة الخارجية حلقة الوصل في ذلك، إذ أنه أكثر جهة تجمع ما بين العمل الأكاديمي والتنفيذي في وزارة الخارجية، ومثل هذا التواصل يمكن أن يتم في جوانب كثيرة، منها مثلاً اقتراح الكلية بأن يدرس كتاب السياسة الخارجية للأستاذ الدكتور احمد النعيمي لطلبة الدورات

التأهيلية في معهد الخدمة الخارجية، واقتراح فتح وزارة الخارجية دورات تطبيقية في السياسة الخارجية لعدد محدود من الطلبة المتوفّقين في المرحلة الرابعة، من أجل تعزيز التواصل بين الجهات العلمية والتنفيذية المعنية بالسياسة الخارجية، والذي سوف يدعم نجاح تدريس السياسة الخارجية مستقبلاً.

#### الاستنتاجات:

من خلال هذا البحث وبالمقارنة ما بين العرض التعريفي للسياسة الخارجية وواقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، يتضح لنا أن المنهج المقرر تضمن كل مفردات مادة السياسة الخارجية، وتناول كل العموميات والجزئيات المتعلقة بهذه المفردات، أما تدريس النماذج التطبيقية للسياسات الخارجية لبعض الدول، فمع أن المنهج المقرر تطرق للسياسات الخارجية لبعض الدول البارزة لا سيما الولايات المتحدة، فإن الواقع يبيّن أن طلبة الدراسات العليا أكثر حاجة لدراسة مثل هذه النماذج التطبيقية، والمواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية التي تدرس طلبة الماجستير والدكتوراه في فرع الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد تبدو وافية في هذا الجانب، إذ هناك أربعة مواضيع هي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تدريس موضوع وزارة الخارجية بين وظيفة التنفيذ وعملية صنع القرار، وموضوع التحليل والاستنتاج في السياسة الخارجية، مما يوضح أن هناك عملية تكاملية في تدريس مادة السياسة الخارجية في الكلية من طلبة البكالوريوس إلى طلبة الماجستير والدكتوراه.

#### الهوامش:

1. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط.2، 1998، ص.7.
2. المصدر نفسه، ص.12.
3. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شقيق، بغداد، 1975، ص.23.
4. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 2001، ص.28.
5. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص.26-27.
6. زياد عبيد مصباح، السياسة الخارجية، منشورات ELGA ، فاليتا- مالطا، 1994، ص.15-16.
7. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص.28-29.
8. زياد عبيد مصباح، مصدر سبق ذكره، ص.60-61.
9. Bruce Russett. Harvey stary, World politics: the menu for choice. W.H.Freeman and company, New york, 1989. p 192.
10. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص.144.
11. زياد عبيد مصباح، مصدر سبق ذكره، ص.61.
12. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص.148.
13. زياد عبيد مصباح، مصدر سبق ذكره، ص.79.

14. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 151-156.
15. زياد عبيد مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 87-88.
16. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 187-188.
17. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 187.
18. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 202.
19. كارن أي سميث ومارغوت لait، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص 14-15.
20. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 210-211.
21. John T.Rourke, International politics on the World stage, McGraw- Hill Higher Education, New York, Tenth Edition, 2005, pp. 235-236.
22. خليل إسماعيل الحديثي، مشكلات أساسية في دراسة التنظيم الدولي، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، تحرير عبد المنعم سعيد، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1990، ص 72.
23. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 267.
24. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 275.
25. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 277.
26. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 398-399.
27. ادمون جوف، علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 137.
28. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 43-44.
29. فواز جرجس، (الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية)، المستقبل العربي، العدد 217، بيروت، آذار، 1997، ص 6.
30. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 77-78.
31. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 81-82.
32. أسس كينيث والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية نظرية الواقعية الهيكلية وكرس فيه نظرية الاختيار العقلاني المستحوحة من علم الاقتصاد الجزئي أداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، فضلاً عن تحديته لنظرية النظام الدولي، أما روبرت جيلبين فقد وضع الواقعية الميركانتيلية كوجه من وجوه القومية، وهي تدعوا إلى حكومة تتخل في شؤون الأسواق لتضمن المصالح الذاتية لأهمها، من هنا يذهب الاتجاه الواقعي الميركانتيلي إلى إن القيم السياسية والمصالح هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، أما الواقعية الدفاعية الهجومية فأنها نظرية تركزان على الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدولة، إلا أنها تختلفان عميقاً بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية، هل الأمن في النظام الدولي ضئيل أم وافر، هل تساق الدول دائماً إلى توسيع نفوذها أم أنها لا تدفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن، أن هذه الأسئلة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية، وركزت الواقعية الكلاسيكية الجديدة على تقديم تقسيم للسياسة الخارجية بالرجوع إلى التقليد الواقعية الفنية وإن تغفل وتفحص وتصقل القضايا والافتراضات بواسطة وسائل مثل مناهج دراسة الحال وتعقب العمليات أو القياسات الكمية التقنية، لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر أنور محمد فرج،

- نظريه الواقعية في العلاقات الدولي: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كرستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص 360-374.
33. المصدر نفسه، ص 409-410.
34. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 106-107.
35. المصدر نفسه، ص 126.
36. Roy E. Jones, Analysing foreign policy, Routledge and kegan paul, London, 1970, p. 33.
37. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 116-117.
38. محمد صفي الدين خربوش، (اتجاهات تدريس وبحث العلوم السياسية في مصر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 8,9، بغداد، آب/أغسطس 1995، ص 92.
39. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجذلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 36.
40. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 162.
41. John T.Rouke, op. cit. pp. 70-71.
42. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 229.
43. ريتشارد هيجون، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص 17.
44. John T.Rouke, op. cit. pp. 77.
45. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 396.
46. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 444.